دعماً لمبادرة تعزيز جاهزية الكويت ورفع كفاءة منظومة الاستجابة للحالات الطارئة

«المتكاملة القابضة» تسهم بـ 6 ملايين دولار في «الاستجابة الطارئة»

أعلن الصندوق الكويتي للتنمية، عن مساهمة الشركة المتكاملة القابضة بقيمة إجمالية قدرها 6 ملايين دولار لصالح صندوق الكويت للاستجابة الطارئة، تجمع بين مساهمة نقدية بقيمة 3 ملايين دولار، ومساهمة عينية بقيمة 3 ملايين دولار، دعما للمبادرة الوطنية الرامية إلى تعزيز جاهزية دولة الكويت ورفع كفاءة منظومة الاستجابة للحالات والظروف الطارئة.

وأكد الصندوق أن هذه المساهمة تجسد الدور الفاعل للقطاع الخاص في دعم الجهود الوطنية، لا سيما أنها تجمع بين الدعم النقدي المباشر وتوفير معدات وآليات متخصصة تلبي احتياجات الجهات الحكومية في القطاعات المتضررة، بما يعزز كفاءة الاستجابة وسرعة تنفيذ الأعمال ذات الأولوية.

وتتمثل المساهمة العينية في توفير المعدات والآليات اللازمة لأجهزة الدولة المختلفة لخدمة أعمالها في القطاعات المتضررة، بما يعزز قدرة الجهات المعنية على أداء مهامها والتعامل مع مختلف الظروف الطارئة بكفاءة وفاعلية.

وتعد الشركة المتكاملة القابضة من الشركات الكويتية الرائدة في تقديم الحلول الهندسية لقطاع الخدمات اللوجستية، وتنشط من خلال شركاتها التابعة في مجالات تأجير المعدات، والرافعات والحمولات الثقيلة، ونقل وتحريك الحفارات، وعمليات الموانئ، وتقدم خدماتها لقطاعات الحقول النفطية والطاقة ومشاريع البنية التحتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويذكر أن صندوق الكويت للاستجابة الطارئة أطلق في الخامس من يوليو الماضي بمبادرة من الصندوق الكويتي للتنمية وبعد موافقة مجلس الوزراء، ليتولى الصندوق إدارته والإشراف على أعماله، بهدف توفير آلية تمويلية مرنة لدعم التدخلات والمشاريع ذات الأولوية، وتعزيز قدرة الدولة على التعامل مع الاحتياجات والظروف الطارئة بكفاءة وفاعلية.

شراكة وطنية لترشيد استهلاك الكهرباء والمياه

«وربة» شريك إستراتيجي في حملة «وفر»

د.محمد بركات

أعلن بنك وربة عن مشاركته كشريك استراتيجي في حملة «وفر» الوطنية التي تطلقها وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، بهدف تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية ترشيد استهلاك الكهرباء والمياه، ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى تخفيف الأحمال الكهربائية والحفاظ على الموارد.

وتأتي هذه الشراكة في إطار حرص بنك وربة على مواصلة دوره الفاعل في مجال المسؤولية الاجتماعية والاستدامة، والمساهمة في المبادرات الوطنية التي تحمل أثرا إيجابيا ومستداما على المجتمع، انطلاقا من إيمان البنك بأن الحفاظ على الموارد مسؤولية مشتركة تتطلب تكاتف مختلف الجهات والمؤسسات وأفراد المجتمع.

وتتمثل مساهمة بنك وربة في رعاية وإنتاج أربعة مقاطع توعوية مصورة، بالتعاون مع شركة إعلامية متخصصة في إنتاج المحتوى الإعلاني، على أن يتم نشرها عبر منصات التواصل الاجتماعي والمنصات الإعلامية التابعة لوزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وبنك وربة، إلى جانب مشاركة عدد من المؤثرين وبرنامجي «ديوانية محفوف» و«ركن» ومحطة 360 FM.

وتم إعداد المقاطع بأسلوب اجتماعي مبسط وقريب من الجمهور، بما يساهم في إيصال رسائل عملية قابلة للتطبيق في الحياة اليومية، وتشجيع أفراد المجتمع على تبني سلوكيات أكثر وعيا في استهلاك الكهرباء والمياه والحد من مظاهر الهدر.

وتتناول المقاطع عددا من الممارسات اليومية التي يمكن من خلالها المساهمة في خفض الاستهلاك، ومن أبرزها ترشيد استخدام أجهزة التكييف، خصوصا في الغرف غير المستخدمة، إلى جانب التوعية بأهمية ضبط درجة حرارة أجهزة التكييف بما يساهم في تقليل استهلاك الكهرباء.

كما تسلط الحملة الضوء على أهمية الحد من الهدر المفرط للمياه في الحدائق المنزلية، والتعامل بصورة أكثر كفاءة مع سخانات المياه، إضافة إلى عدد من الإرشادات العملية التي تساعد أفراد المجتمع على تحويل الترشيد إلى ممارسة يومية مستدامة. وفي هذا الإطار، قال د.محمد بركات ـ رئيس مجموعة التسويق والاتصال المؤسسي في بنك وربة، إن مشاركة البنك في حملة «وفر» الوطنية تأتي انطلاقا من إيمانه بأهمية الشراكة مع الجهات الحكومية في دعم المبادرات التي تمس حياة أفراد المجتمع بصورة مباشرة. وأضاف أن ترشيد استهلاك الكهرباء والمياه لا يمثل مسؤولية جهة واحدة، وإنما هو مسؤولية مشتركة تتطلب تعاون المؤسسات الحكومية والخاصة والمجتمع والأفراد، مشيرا إلى أن بنك وربة يحرص من خلال برامجه ومبادراته المجتمعية على دعم الجهود الوطنية التي تسهم في بناء مجتمع أكثر وعيا واستدامة.

وأوضح د.بركات أن الحملة تتميز بتركيزها على السلوكيات اليومية وتقديم رسائل بسيطة وعملية يمكن للجمهور تطبيقها بسهولة، مؤكدا أن نشر الوعي يمثل خطوة أساسية في إحداث تغيير إيجابي ومستدام في أنماط الاستهلاك.

وأشار إلى أن إنتاج أربعة مقاطع توعوية بأسلوب اجتماعي قريب من الجمهور، والاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي والإعلام والمؤثرين، يعكس حرص بنك وربة على الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع وإيصال الرسائل التوعوية بصورة مؤثرة ومبسطة. وتنسجم الشراكة مع قيم بنك وربة في المسؤولية المجتمعية والاستدامة، كما تعكس حرصه على تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية والمساهمة في المبادرات الوطنية ذات الأثر الإيجابي على المجتمع والموارد. وتأتي الحملة في وقت تتزايد فيه أهمية ترشيد الاستهلاك وتعزيز الوعي بالممارسات التي تساعد على تخفيف الأحمال الكهربائية، حيث تمثل التوعية المجتمعية أحد أهم المحاور الداعمة للجهود الوطنية في هذا المجال.

ويؤكد بنك وربة أن تحقيق أثر ملموس في مجال ترشيد استهلاك الكهرباء والمياه يبدأ من السلوكيات اليومية البسيطة، سواء من خلال الاستخدام المسؤول لأجهزة التكييف، أو تجنب هدر المياه، أو الاستخدام الرشيد لسخانات المياه وغيرها من الممارسات التي يمكن أن تتحول، مع الاستمرارية، إلى ثقافة مجتمعية راسخة.

ومن خلال هذه الشراكة، يجدد بنك وربة التزامه بدوره في المسؤولية الاجتماعية، ويواصل دعمه للمبادرات الوطنية التي تسهم في تعزيز الوعي المجتمعي والحفاظ على الموارد، بما يتماشى مع توجهاته في الاستدامة وخدمة المجتمع.

مباحثات حول مبادرات ومزايا للضباط المتقاعدين من الجيش الكويتي ووزارة الداخلية والحرس الوطني وقوة الإطفاء العام

«الجزيرة» تبحث التعاون مع جمعية الضباط المتقاعدين الكويتية

التقى فريق الإدارة التنفيذية في طيران الجزيرة برئيس مجلس إدارة جمعية الضباط المتقاعدين اللواء م.فيصل مساعد الجزاف، ونائب الرئيس اللواء الركن م.نادر شعبان لبحث فرص تعزيز التعاون وإطلاق مبادرات من شأنها توفير مزايا قيمة لأعضاء الجمعية، إذ تضم الجمعية الضباط المتقاعدين من الجهات العسكرية والأمنية الأربع ـ الجيش الكويتي ووزارة الداخلية والحرس الوطني الكويتي وقوة الإطفاء العام ـ وعائلاتهم.

وتركزت المباحثات على مجالات التعاون المحتملة التي يمكن من خلالها لطيران الجزيرة دعم الضباط المتقاعدين تقديرا لسنوات خدمتهم وعطائهم للوطن.

وبصفتها شركة كويتية، تواصل طيران الجزيرة التزامها بدعم المجتمع والمساهمة في المبادرات التي تكرم وتقدر من أدوا دورا مهما في الحفاظ على أمن الكويت وسلامتها والمساهمة في مسيرة تنميتها.

الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة باراثان باسوباثي ورئيس مجلس إدارة جمعية الضباط المتقاعدين اللواء م.فيصل الجزاف ونائب الرئيس اللواء الركن م.نادر شعبان في صورة جماعية

وقال باراثان باسوباثي، الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة: «نفخر في طيران الجزيرة بكوننا ناقلا جويا كويتيا وبخدمة وطننا وأبناء مجتمعنا. فقد كرس الضباط المتقاعدون الذين تمثلهم الجمعية سنوات طويلة من حياتهم لحماية وطننا وخدمة مجتمعنا في الجيش والشرطة والحرس الوطني وقوة الإطفاء وغيرها من المؤسسات الوطنية. ويسعدنا أن نبحث السبل التي يمكن لطيران الجزيرة من خلالها تقدير هذا العطاء وتوفير مزايا قيمة لأعضاء الجمعية وعائلاتهم».

وبحث اللقاء فرص تطوير مزايا متعلقة بالسفر وغيرها من المبادرات المخصصة لأعضاء الجمعية وعائلاتهم، إلى جانب وضع إطار لتعاون طويل الأمد بين طيران الجزيرة والجمعية.

من جهته، قال اللواء متقاعد فيصل مساعد الجزاف، رئيس جمعية الضباط المتقاعدين والأمين العام للاتحاد العالمي للمحاربين القدماء: «نثمن جهود طيران الجزيرة المتواصلة ودعمها المستمر لجمعية الضباط المتقاعدين وأعضائها. وبصفتها إحدى الشركات الكويتية الرائدة، أثبتت طيران الجزيرة مسؤوليتها تجاه المجتمع وتجاه من خدموا الكويت. وقد برزت جهودها بشكل خاص خلال الأزمة الأخيرة، عندما أطلقت «مبادرة بركة» التي هدفت الحفاظ على ربط الكويت بالعالم. نعتز بشراكتنا مع طيران الجزيرة ونتطلع إلى توسيع نطاق تعاوننا من خلال مبادرات هادفة تكرم ضباطنا المتقاعدين وتوفر لهم ولعائلاتهم مزايا ملموسة».

ويعكس اللقاء التزام طيران الجزيرة بالمساهمة المجتمعية وبناء شراكات مع المؤسسات الكويتية بما يحقق قيمة ملموسة لمختلف شرائح المجتمع.

ومن خلال شبكتها المتنامية التي تضم أكثر من 60 مدينة، تربط طيران الجزيرة الكويت بوجهات في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب آسيا وأوروبا وأفريقيا، بالتوازي مع مواصلة تعزيز دورها كشركة وطنية تسهم في دعم اقتصاد الكويت ومجتمعها وربطها بالعالم.

الذهب يطرق باب الـ 5000 دولار.. البنوك العالمية ترفع التوقعات

وكالات: تواصل البنوك العالمية رفع سقف توقعاتها لأسعار الذهب، وسط رهانات على استمرار موجة الصعود مدعومة بالمخاطر الجيوسياسية ومسار التضخم وتوقعات أسعار الفائدة الأميركية، فيما بات مستوى 5000 دولار للأونصة حاضرا بقوة في تقديرات المؤسسات المالية الكبرى.

ورفع «سيتي» مستهدفه لسعر الذهب خلال الأشهر الثلاثة المقبلة إلى 4800 دولار للأونصة، مع الإبقاء على توقعاته لفترة تتراوح بين 6 و12 شهرا عند 5000 دولار للأونصة، في إشارة إلى استمرار النظرة الإيجابية تجاه المعدن النفيس خلال الفترة المقبلة. ويرى البنك أن موجة صعود الذهب لاتزال تمتلك مجالا للاستمرار، في ظل توقعات انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية وتحول مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي إلى موقف أقل تشددا، إلى جانب احتمال تراجع التوترات المرتبطة بمضيق هرمز على المدى المتوسط.

وفي الاتجاه نفسه، يتوقع «جي بي مورغان» أن يتحرك الذهب في المدى القريب ضمن نطاق يتراوح بين 4500 و5000 دولار للأونصة، مع ترقب المستثمرين بيانات التضخم الأميركية وما يصدر عن اجتماعات جاكسون هول من إشارات بشأن اتجاه السياسة النقدية الأميركية.

ويضع «جي بي مورغان» بيانات التضخم في صدارة المحركات الرئيسية لأسعار المعدن الأصفر، إذ يرى أن صدور قراءة للتضخم أقل من التوقعات قد يدفع الذهب مجددا نحو مستوى 5000 دولار للأونصة خلال أسبوع واحد، بينما قد تؤدي بيانات تضخم أعلى من المتوقع إلى ضغوط على الأسعار وإعادة اختبار المتوسط المتحرك لـ200 يوم. وتترقب الأسواق صدور بيانات مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة لشهر يوليو، وهو مقياس التضخم المفضل لدى مجلس الاحتياطي الفيدرالي، في وقت تتجه فيه الأنظار أيضا إلى خطاب رئيس المجلس كيفن وورش يوم الجمعة خلال ندوة جاكسون هول. وتكتسب هذه البيانات أهمية خاصة بالنسبة إلى المستثمرين في الذهب، نظرا لارتباط تحركات المعدن الأصفر بتوقعات أسعار الفائدة الحقيقية ومسار السياسة النقدية الأميركية، ما يجعل أي تغير في توقعات التضخم أو الفائدة عاملا مؤثرا في اتجاه الأسعار خلال الفترة المقبلة.

وبحسب أداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي.إم.إي»، يسعر المتعاملون احتمالا بنسبة 61,6٪ لإبقاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير خلال الشهر المقبل، لتظل قرارات البنك المركزي الأميركي وبيانات التضخم في صدارة العوامل التي قد تحدد ما إذا كان الذهب سيواصل طريقه صوب مستوى 5000 دولار للأونصة.

الاقتصاد الأميركي ينمو 1,5٪ في الربع الثاني

وكالات: حافظ الاقتصاد الأميركي على مسار النمو خلال الربع الثاني من 2026، وإن بوتيرة أبطأ من بداية العام، بعدما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل سنوي بلغ 1,5٪ خلال الفترة من أبريل إلى يونيو، مقابل نمو نسبته 2,1٪ في الربع الأول، فيما ظل إنفاق المستهلكين أحد أبرز محركات النشاط الاقتصادي.

وأظهرت تقديرات مكتب التحليل الاقتصادي الأميركي أن نمو الاقتصاد خلال الربع الثاني جاء مدفوعا بارتفاع إنفاق المستهلكين والاستثمار والصادرات، في مقابل تراجع الإنفاق الحكومي، بينما سجلت الواردات زيادة، وهي تُخصم عند احتساب الناتج المحلي الإجمالي.

وبرز إنفاق المستهلكين كأحد عناصر القوة في أداء الاقتصاد، إذ تسارع نموه إلى معدل سنوي بلغ 3,2٪ خلال الربع الثاني، مقارنة بـ0,5٪ فقط خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام، ما يعكس استمرار قدرة الطلب المحلي على دعم النشاط الاقتصادي رغم الضغوط التي تواجهها الأسر والشركات.

ويكتسب استمرار قوة الاستهلاك أهمية خاصة للاقتصاد الأميركي، في ظل الدور الكبير الذي يلعبه الطلب المحلي في دفع النشاط، فيما أظهرت البيانات الرسمية ارتفاع المبيعات النهائية الحقيقية للمشترين المحليين من القطاع الخاص، التي تجمع بين إنفاق المستهلكين والاستثمار الخاص الثابت، بنسبة 3,9٪ خلال الربع الثاني، مقابل 1,7٪ في الربع الأول.

وفي المقابل، لا تزال تطورات الأسعار تشكل أحد أبرز التحديات أمام الاقتصاد والسياسة النقدية، إذ ارتفع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي بنسبة سنوية فصلية بلغت 5,1٪ خلال الربع الثاني، بينما ارتفع المؤشر الأساسي، الذي يستبعد الغذاء والطاقة، بنسبة 3,4٪، ما يبقي ملف التضخم تحت مراقبة وثيقة من مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

10 أيام بين الإعلان والطرح قد تُفقد هاتفك جزءاً من قيمته

لا تبع «آيفونك» في هذه الأيام.. قد تخسر 20٪ من قيمته

صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

إذا كنت تخطط لبيع هاتف آيفون قديم لشراء طراز جديد، فإن اختيار التوقيت المناسب قد يكون عاملا حاسما في الحصول على أفضل سعر ممكن، إذ إن الانتظار خلال فترة محددة قد يكلف المستخدم جزءا ملحوظا من قيمة جهازه القديم.

ووفقا لموقع مقارنة الأسعار «SellCell»، فإن استبدال هاتف آيفون خلال الأيام العشرة الفاصلة بين الكشف عن الطرازات الجديدة وطرحها رسميا للبيع قد يؤدي إلى انخفاض قيمة الهاتف القديم بنسبة تصل إلى 20٪، ما يضع المستخدم أمام معادلة صعبة بين البيع مبكرا للحفاظ على أعلى قيمة ممكنة، أو الاحتفاظ بالجهاز لحين وصول الهاتف الجديد.

وتزداد صعوبة القرار بالنسبة إلى المستخدم الذي يحتاج إلى هاتفه الحالي بصورة مستمرة، إذ قد يؤدي بيعه مبكرا إلى بقائه من دون جهاز حتى وصول الطراز الجديد، فضلا عن حاجة البعض إلى الاحتفاظ بالهاتف القديم لنقل الصور والرسائل وغيرها من البيانات الشخصية إلى الجهاز الجديد، بحسب تقرير نشره موقع «PhoneArena» واطلعت عليه «العربية».

وتكشف البيانات حجم الخسارة المحتملة نتيجة الانتظار، إذ شملت المقارنة 2000 من مالكي آيفون، بالتزامن مع تحليل بيانات إطلاق أجهزة آيفون 15 وآيفون 16 وآيفون 17.

وأظهر التحليل أن 117 هاتفا من أصل 156 طرازا تمت متابعتها على مدار السنوات الثلاث، بما يعادل نحو 75٪، فقدت جزءا من قيمتها خلال الفترة الفاصلة بين الكشف عن الطرازات الجديدة وطرحها رسميا للبيع.

وكان التراجع أكثر وضوحا خلال العام الماضي، إذ فقد أكثر من 92٪ من أصل 54 طراز آيفون تمت متابعتها جزءا من قيمتها خلال الفترة نفسها بين الكشف والإطلاق. وخلال الأيام العشرة الفاصلة بين الكشف عن سلسلة آيفون 17 وطرحها للبيع، انخفضت قيمة 50 هاتفا من أصل 54 تمت متابعتها، بما يعادل 92,6٪.

وسجل آيفون 16 بلس بسعة 512 غيغابايت أكبر انخفاض بالقيمة، بخسارة بلغت 129 دولارا، فيما سجل آيفون 15 بلس بسعة 128 غيغابايت تراجعا في قيمة الاستبدال بنسبة 20,2٪.

وتبرز المشكلة في أن ثلاثة من كل خمسة مستخدمين لآيفون ينتظرون وصول هواتفهم الجديدة وإعدادها قبل استبدال الأجهزة القديمة، وهو ما قد يعرضهم لخسارة جزء من قيمتها إذا امتد الانتظار إلى ما بعد طرح الجيل الجديد في الأسواق.

وفي ضوء هذه البيانات، ينصح الراغبين في الترقية إلى هاتف جديد بالبدء في مقارنة عروض الاستبدال والبحث عن الجهة التي تقدم أفضل سعر بمجرد إعلان «أبل» عن أجهزة آيفون الجديدة، بدلا من الانتظار حتى موعد طرحها رسميا للبيع، بما يساعد على تقليل احتمالات تراجع قيمة الهاتف القديم خلال فترة الإعلان والإطلاق.